الأمم المتحدة

A/HRC/38/27

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه – ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٢ و٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

GE.18-06675(A)

1806675

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرَّر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة أن تقدم معلومات محدَّثة سنوية عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وعن الموارد المتاحة له. وقد أعدّت الأمانة هذا التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات. ويقدِّم التقرير استعراضاً عاماً للمساهمات والنفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مع بيان للإجراءات المتخذة لتشغيل الصندوق منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/35/18). كما يقدم التقرير بياناً للنتائج المحقَّقة بتنفيذ مختلف الأنشطة المموَّلة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٧.

معلومات أساسية

٢- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٧/٦، إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات خاص بتقديم المساعدة المالية والتقنية كي يوفر، إلى جانب آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس، في قراره ٢١/١٦، تعزيز صندوق التبرعات وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة فيها. وطلب المجلس أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣- وقد أُنشئ صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) في تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول التي طلبت الدعم أو وافقت على تلقّيه، انطلاقاً من روح القرار المؤسِّس لآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يبيّن أن من أهداف الاستعراض تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، الفقرة ٤(أ) من المرفق)، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤(ب))، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة التقنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة ٤(ج)).

ثانياً- تشغيل صندوق التبرعات

ألف- مجلس أمناء صندوق التبرعات

٤- إن أعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هم أيضاً أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وهم مكلَّفون بمهمة الإشراف على إدارة الصندوق الأخير. والأعضاء هم السيدة ماري كلير أكوستا أوركيدي (المكسيك)، والسيدة لين ليم (ماليزيا)، والسيدة فاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)، والسيد مورتن كيروم (الدانمرك)، والسيدة إيزي ساذرلاند - أدي (غانا). وانتخب المجلس السيدة أكوستا أوركيدي رئيسة له خلال الفترة الممتدة بين ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥- وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام المفوضية السامية، يركز مجلس الأمناء اهتمامه على التوجيه العام لتشغيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بإسداء المشورة في مجال السياسة العامة.

٦- وقد اضطلع مجلس الأمناء ببعثة ميدانية إلى مكتب المفوضية السامية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بيروت من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وخلال دورة مجلس الأمناء الثامنة المعقودة في بيروت، أجرى هذا المجلس مناقشات استراتيجية مع موظفي المفوضية المعنيين بشأن دعم عملية المتابعة، مع التركيز على تحديد الخيارات الاستراتيجية للمفوضية فيما يخص توفير المساعدة والتعاون التقنيين بغرض مساعدة الدول في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان بمزيد من الفعالية على الصعيد القطري.

٧- وخلال الدورة نفسها، اعترف مجلس الأمناء بالنتائج المتأتية من الاستراتيجية التي يتبعها فيما يتعلق بدعم عملية المتابعة، والتي تركز على الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة على الصعيد القُطري. وشجع المجلس بقوة المفوضية السامية على استكشاف سبل لتوفير المساعدة والتعاون التقنيين على نحو أكثر تركيزاً بغرض مساعدة الدول على تنفيذ توصيات رئيسية بعينها في مجال حقوق الإنسان وعلى معالجة مسائل محددة، مع مواصلة تقديم الدعم إلى الدول من أجل إنشاء و/أو تعزيز الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

باء- الرؤية الاستراتيجية

٨- مثلما ذُكر في التقارير السابقة (A/HRC/26/54 وA/HRC/29/22 وA/HRC/32/28 وA/HRC/35/18)، ما برحت المفوضية السامية تنمّي قدرتها لتقديم مزيد من الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج آلية الاستعراض الدوري الشامل وسائر الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. وهذا الجهد متجذر في نهج كلي ومتكامل يسمح للمفوضية السامية بتقديم المساعدة والدعم التقنيين على نحو لا يراعي توصيات الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل أيضاً توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. ويتيح هذا النهج المتكامل للدول فرصة هامة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الرئيسية المحددة في التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٩- وقد أتاحت الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للمفوضية السامية فرصة لتعزيز تعاونها مع جميع الدول فيما يخص متابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان (ولا سيما المنبثقة عن الاستعراض) من خلال بذل جهود قائمة على التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وسوف يعزز تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، ويقوى قدرة المجتمع على الصمود، ويهيئ بيئة تفضي إلى معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك سيكون له أثر وقائي.

١٠- وتبذل المفوضية السامية قصارى جهدها حتى يكون الدعم الذي تقدمه في مجال المتابعة أكثر استباقية ومنهجية وأكثر تركيزاً على تحقيق النتائج. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشرِك المفوضية السامية الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بتقديم الدعم المباشر من خلال وجودها الميداني أو بضمان دمج الدعم في برامج المتابعة التي تنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١١- وفي ضوء هذا النهج الاستباقي، شجعت المفوضية السامية الدول على تنفيذ التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان بمزيد من الفعالية، ولا سيما تلك التي قبلتها الدول في سياق الاستعراض الدوري الشامل. ولهذا الغرض، يوجّه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بصورة منهجية رسائل إلى وزراء خارجية الدول التي جرى استعراض الحالة فيها، ابتداءً من الجولة الثالثة. ويحدد المفوض السامي في رسائله المجالات المواضيعية الرئيسية التي تتطلب اهتماماً خاصاً من الحكومات المعنية على مدى السنوات الأربع والنصف القادمة، حتى موعد جولة الاستعراض المقبلة. ويؤكد أيضاً أهمية إنشاء و/أو تعزيز آلية وطنية للمتابعة الشاملة والإبلاغ فيما يخص الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والالتزامات التعاهدية للدولة.

١٢- وقد اكتسب الدعم المقدم إلى الدول في مجال المتابعة الزخم، لا سيما في سياق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح الأمين العام، في تقريره السنوي الأخير عن أعمال المنظمة (A/72/1)، أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تدخل في جولة جديدة، وأن الجهود ستُبذل لتعزيز أهمية توصيات مجلس حقوق الإنسان ودقتها وتأثيرها، بسبل منها تقديم دعم أفضل إلى الدول الأعضاء في التنفيذ، والتعاون بصورة أقوى مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان لربط الاستعراض الدوري الشامل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣- وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، عقد مجلس حقوق الإنسان، في دورته السابعة والثلاثين، حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي يعقدها سنوياً بشأن تعميم حقوق الإنسان، وبشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان: التحديات والفرص. وشملت المسائل المطروحة للمناقشة أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل، التي من شأنها أن تكون مدخلاً أساسياً للتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك المانحون، وللإجراءات التي تتخذها هذه الجهات؛ والمساهمة في التعاون الدولي من خلال تبادل أفضل الممارسات؛ والدور الحاسم الذي تضطلع به آليات التنسيق في الإبلاغ والمتابعة؛ وتعزيز التنسيق على مستوى الأمم المتحدة من خلال إدماج حقوق الإنسان في برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرامج الفردية وعمليات التخطيط والبرمجة الخاصة بالوكالات؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتنسيق بين المانحين على المستوى الدولي.

١٤- وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن القضايا الموضوعية التي تثار أثناء الاستعراض الدوري الشامل تعكس في كثير من الأحيان توصيات الآليات الأخرى لحقوق الإنسان، وتشكل عينة من الثغرات الخطيرة الموجودة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري التي من شأنها، إن عُولجت، أن تهيئ مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وتديم التنمية والسلام. وأشار المشاركون إلى ضرورة التنسيق القوي لجهود التنفيذ على المستوى الوطني من خلال آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة. وشُدِّد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك على أهمية عدم الانتقام لأي شكل من أشكال التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وركزت المناقشات أيضاً على التكامل بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض الدوري الشامل. وأشار المشاركون إلى الاستعراض بوصفه فرصة فريدة من نوعها تسمح للدول بإرساء برامجها وسياساتها الإنمائية الوطنية والمضي قدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بدعم من منظومة الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وتحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية.

١٥- وبناءً على ذلك، ركّزت المفوضية السامية دعمها على إنشاء و/أو تعزيز آليات وعمليات وطنية للمتابعة. ومن العناصر الرئيسية المحدَّدة لزيادة فعالية المتابعة على الصعيد الوطني وجود هيئة مشتركة بين المؤسسات تؤدي وظيفتها جيداً؛ واعتماد خطة عمل للتنفيذ تحدِّد بوضوح النتائج والأولويات القابلة للتحقيق؛ ووجود وكالات حكومية وطنية مسؤولة عن التنفيذ؛ ووضع مؤشرات وجداول زمنية لقياس الأثر. وتعكف المفوضية السامية أيضاً على تطوير أدوات مختلفة للمتابعة تربط تنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة.

١٦- وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المفوضية السامية مزيداً من الطلبات المباشرة من الدول لتقديم المساعدة التقنية من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان المواضيعية الرئيسية المحددة في توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارها قضايا ذات أولوية للتنفيذ على أرض الواقع. ومع ذلك، لا يزال العدد الفعلي للطلبات المباشرة الواردة عدداً لا يُعتد به.

١٧- وبغية تقديم دعم أكثر فعالية للدول في تنفيذ التوصيات الرئيسية ذات الأولوية الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ستسعى المفوضية السامية إلى كفالة أن تكون نتائج الاستعراض الدوري الشامل (أ) مدمجة ومعممة على نحو كامل في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي الأطر الاستراتيجية المتكاملة في بعثات حفظ السلام، وفي خطط العمل الإنمائية الوطنية؛ (ب) ومستخدمة كأداة لمنع نشوب النزاعات والحد منها. ومن شأن تحليل شامل لنتائج الاستعراض، إلى جانب أعمال آليات حقوق الإنسان الأخرى، مثل الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات، ونتائج وتوصيات الإجراءات الخاصة، ونتائج لجنة التحقيقات التي عينها مجلس حقوق الإنسان، أن يبين الحالات التي من المرجح أن ينشب فيها نزاع محتمل، والتدابير التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها للحد من النزاعات. وستسعى المفوضية السامية أيضاً إلى توفير المساعدة والتعاون التقنيين للدول بغية إدماج نتائج الاستعراض بالكامل في الأطر والعمليات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٨- وبالقدر نفسه من الأهمية، ستبذل المفوضية السامية قصارى جهدها لضمان تزويد صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بموارد أفضل، مما سيسمح للمفوضية السامية بزيادة مساعدتها التقنية في بناء قدرات الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، على تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان بطريقة شاملة ومتكاملة.

ثالثاً- النتائج المحقَّقة بتنفيذ الأنشطة المدعومة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٧

١٩- في بربادوس، دعم صندوق التبرعات، بمساعدة مستشار وطني لشؤون حقوق الإنسان، عمليةً لمتابعة حلقة العمل الإقليمية بشأن عقوبة الإعدام التي عقدت في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفين حكوميين في أنتيغوا وبربودا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونُظِّمت دورات تدريبية متعددة لصالح موظفين حكوميين في آلية بربادوس الوطنية للإبلاغ والمتابعة بشأن صياغة تقرير الدولة الوطني لتقديمه إلى آلية لاستعراض الدوري الشامل. كما عُقدت حلقات عمل لصالح منظمات المجتمع المدني بشأن صياغة المعلومات التي ستقدمها الجهات صاحبة المصلحة إلى الجولة المقبلة

من استعراض الحالة في بربادوس. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المستشار الوطني لشؤون حقوق الإنسان حلقة عمل لمدة يومين بشأن فرص الوصول إلى العدالة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بالتعاون مع تحالف شرق الكاريبي من أجل التنوع والمساواة، واجتماعاً لمدة يومين بشأن عقوبة الإعدام، تضمن استقصاءً لآراء الجمهور وندوة للتوعية. ويسَّر المستشار أيضاً مشاورات بين آلية بربادوس الوطنية للإبلاغ والمتابعة ومنظمات المجتمع المدني من أجل المساعدة في صياغة تقرير الدولة الموجَّه إلى آلية الاستعراض.

٢٠- وقدمت المفوضية السامية الدعم في ترينيداد وتوباغو وسانت فنسنت وأنتيغوا بهدف زيادة امتثال حكومات ومنظمات المجتمع المدني في هذه الدول للآليات الدولية لحقوق الإنسان وزيادة تعاونها معها. ومن الأهداف الأخرى للدعم المقدَّم تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على إرسال بلاغات إلى الإجراءات الخاصة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

٢١- وفي كمبوديا، أيدت المفوضية السامية، بمساعدة التمويل الذي يوفره صندوق التبرعات، اقتراحاً يرمي إلى بناء قدرات ثلاث مجموعات مستهدفة. ففي المقام الأول، قدمت المفوضية السامية الدعم إلى هيئات المجتمع المدني لبناء قدراتها على الدفاع عن مشاريع القوانين، أو الإعلانات، أو المراسيم الفرعية التي قد يكون لها تأثير في حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وفي المقام الثاني، قدمت الدعم لبناء قدرات السلطات دون الوطنية على تنفيذ قانون المظاهرات السلمية وقانون عام ٢٠١٥ المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية وفقاً للمعايير الدولية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وفي المقام الثالث، قدمت الدعم للقضاة والمدعين العامين من أجل تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجالي الاحتجاز السابق للمحاكمة وإدارة القضايا.

٢٢- وعلى الرغم من العراقيل الخطيرة الناجمة عن السياق الانتخابي والقمع الحكومي للحقوق المدنية والسياسية، نظمت المفوضية السامية ندوة قانونية بالاشتراك مع وزارة العمل والتدريب المهني ومع الاتحاد الدولي لنقابات العمال، ضمت نحو ١٠٠ شخص من ممثلي الحكومة ومنظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي وجهات أخرى صاحبة المصلحة. وخلال الندوة، جرى تبادل المعلومات بشأن آخر التطورات والتحديات التي يشهدها الإطار القانوني وآليات الإنفاذ على الصعيد الوطني فيما يتصل بتحديد الحد الأدنى للأجور والمفاوضات المتعلقة بالأجور، وتسجيل النقابات، والمفاوضة الجماعية، وتسوية المنازعات. ونفذت المفوضية السامية أيضاً سلسلة من أنشطة بناء القدرات بغية إذكاء الوعي في صفوف المنظمات غير الحكومية والجمعيات والنقابات ونشطاء المجتمع المحلي من مختلف القطاعات بشأن الحق في التجمع السلمي الذي تكفله المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

٢٣- وأجرت المفوضية السامية زيارات أولية للتدريب والمتابعة من أجل تقييم استخدام استمارة الاحتجاز السابق للمحاكمة في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦. وتبيَّن لها أن القضاة يستخدمون هذه الاستمارة على نحو متزايد، مع إدراجهم في بعض الحالات أسباباً قانونية سليمة ومدة احتجاز واضحة. وفي الوقت نفسه، لاحظت أن بعض القضاة ما زالوا مترددين في استخدام الاستمارة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهم لا يعرفون كيف يبررون قراراتهم. ولذلك، نظمت المفوضية السامية دورة تدريبية لثلاثين قاضياً، بينهم امرأتان، لشرح الإجراء الجديد مرة أخرى وتحليل أمثلة

ملموسة على كيفية بيان الأسباب. وتعتزم المفوضية السامية متابعة هؤلاء القضاة لتقييم استخدام الاستمارة الجديدة، التي تؤكد الرأي القائل بأنه لا ينبغي استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة إلا في حالات استثنائية، والتي تسمح للمتهم بالطعن في الاحتجاز، وفقاً للمعايير الدولية.

٢٤- وتنص القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة بالجهاز القضائي، التي اعتمدت في عام ٢٠١٤، على جملة أمور منها إنشاء مكاتب لإدارة المحاكم، تفصل العمل القضائي عن العمل الإداري. وقد أنشئت مكاتب لإدارة المحاكم في كل محكمة في جميع أنحاء البلد، وعُيِّن رئيس في كل مكتب من هذه المكاتب. غير أن القوانين لا تقدم إرشادات واضحة بشأن الدور المحدد والواجبات والمسؤوليات المحددة لكل جهة فاعلة داخل الجهاز القضائي في ظل النظام الجديد، مما أدى إلى إرباك عام. ولذلك، نظمت المفوضية السامية، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للقضاء، ثلاثة اجتماعات، سمحت بمشاركة ٢٠٣ أشخاص، من بينهم عشر نساء، لمناقشة بعض القضايا العامة المعلَّقة في مجال تنفيذ الإطار القانوني الجديد المنظِّم للجهاز القضائي. وخلال تلك الاجتماعات، قدم ممثلو المجلس الأعلى ووزارة العدل إرشادات وإجابات على الأسئلة. وتولى المجلس الأعلى للقضاء مهمة متابعة المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التحليل، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة العدل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تعزيز تنفيذ القوانين الأساسية الثلاثة وتحسينه، مما سيشكل خطوة إيجابية من أجل عملية الإصلاح القضائي في كمبوديا.

٢٥- وفي الجمهورية الدومينيكية، شرعت المفوضية السامية في إجراء تقييم مستقل لمكتب أمين المظالم في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، من المقرر إجراء عدد من الأنشطة، بما في ذلك حلقتا عمل تهدفان إلى جمع المعلومات ذات الصلة وتوعية موظفي المكتب بدورهم وبضرورة الامتثال لمبادئ باريس.

٢٦- وقدمت المفوضية السامية الدعم، بالاستناد إلى خبرتها الخاصة وخبرة مؤسستي حقوق الإنسان الوطنيتين في كولومبيا وكوستاريكا، من أجل المساعدة في جعل مكتب أمين المظالم يمتثل لمبادئ باريس. ومن المقرر الانتهاء من تقييم مستقل لقدرات هذا المكتب بحلول آذار/مارس ٢٠١٨، في حين قُدِّمت مسبقاً إلى المكتب الملاحظات والتوصيات الأولية. وقد نُفِّذت تدريجياً بعض التوصيات، ولا سيما تلك المتعلقة بمعالجة الشكاوى وتحديد الأولويات المواضيعية.

٢٧- وبالإضافة إلى ذلك، قدم مستشار لشؤون حقوق الإنسان تابع للمفوضية السامية نصائح ومساهمات إلى المكتب وأجرى تحليلاً مقارناً لنصوص تشريعية مختلفة استُخدمت في صياغة مشروع جديد لتعديل القانون المنشئ لمكتب أمين المظالم في عام ٢٠٠١. وقد قدَّم مشروع القانون عضوان من الكونغرس في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وسيُناقش في عام ٢٠١٨. ويهدف مشروع القانون هذا إلى مواءمة الإطار القانوني للمكتب مع الدستور المعتمد في عام ٢٠١٠ وضمان الامتثال لمبادئ باريس.

٢٨- وفي كوستاريكا، قدمت المفوضية السامية المساعدة التقنية بهدف تعزيز الإدارة والتنسيق الداخليين للجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية برصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما كان الهدف من ذلك الدعم تعزيز قدرات أعضاء اللجنة وغيرهم من الموظفين الحكوميين من خلال تنظيم دورة تدريبية بشأن وضع المؤشرات باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان. وقد نُظِّمت الدورة تحت رعاية مكتب المفوضية السامية الإقليمي لأمريكا الوسطى، وشاركت فيها ٣٢ مؤسسة حكومية وكيانات لا مركزية، واستهدفت على وجه الخصوص الموظفين

المسؤولين عن التخطيط ووضع المؤشرات في مؤسسات كل منهم. ونُشرت أيضاً توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان عن طريق الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية والشؤون الدينية.

٢٩- وأنشئت أيضاً هيئة دائمة للتشاور مع المجتمع المدني في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونسق كل من الأمانة التقنية للجنة المشتركة بين المؤسسات ومكتب أمين المظالم وكيانات الأمم المتحدة الموجودة في الدولة عملية إنشاء هذه الهيئة. وقد سجلت هيئة التشاور ٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والسكان الأصليين والأفراد المنحدرين من أصول أفريقية والمهاجرين واللاجئين ونقابات العمال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمترددين في ميلهم الجنسي. وبدأت عملية الحوار الرسمية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني عن طريق هيئة التشاور بشأن المسائل المتعلقة بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما عملية تقديم التقارير إلى هيئات الأمم المتحدة.

٣٠- وفي جمهورية مولدوفا، ساهمت المفوضية السامية، في سياق جهود ترمي إلى تعزيز الإطار المعياري والمؤسسي الوطني لمكافحة التمييز، مساهمة مفيدة في مجموعة من التعديلات التي أُدخلت على (أ) التشريعات المدنية المتعلقة بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، لمواءمتها مع التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) ووثائق السياسات فيما يخص نظام تحديد الإعاقة، والإصلاح المتعلق بإنهاء الإيداع في المؤسسات؛ (ج) ووثائق السياسات الاستراتيجية المتعلقة بحقوق الأقليات؛ (د) ومسودات خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان واستراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠؛ (هـ) ومشروع قانون الصحة الجديد وقانون الأدوية. وكانت التوصيات المقدمة أثناء استعراض الحالة في جمهورية مولدوفا بمثابة الأساس الذي استُند إليه في التحليل والتشاور في هذا الصدد.

٣١- وزادت قدرات مكتب أمين المظالم ومجلس المساواة إلى حد كبير بفضل عدد من الدورات التدريبية والإرشادات المقدَّمة بشأن رصد التمييز وقانون الإبلاغ العلني ومكافحة التمييز وتحليل السياسات. وعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصدر المكتب أول تقرير استراتيجي عن حالة فردية من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (قضية براجوتا)، يتضمن تحليلاً لأفعال التمييز.

٣٢- ومن أجل زيادة قدرات الجهات صاحبة المصلحة على النهوض بحقوق الأقليات، بما في ذلك حقوق الروما، عززت المفوضية السامية إلى حد كبير عدة منابر رئيسية، مثل جماعة شباب الأقلية من أجل التضامن بين الأعراق والرابطة الوطنية للوسطاء المجتمعيين، اللتين أصبحتا بارزتين على المستوى الوطني في ظرف سنة واحدة في مجالي تخصصهما، أي الدفاع عن حقوق الأقليات وحقوق الروما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قررت الحكومة تخصيص تمويل كامل لجميع المناصب المقررة لوسطاء مجتمعات الروما، ومن ثم تنفيذ توصية كثيراً ما تصدر في سياق الاستعراض الدوري الشامل وعن المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات. وقد شكل التعاون في مجال حقوق الإنسان مع السلطات العامة المحلية في مناطق غاغوزيا وتاراكليا وباساربياسكا، عن طريق زيارات ودورات تدريبية، الأساس لمنبر يهدف إلى تعزيز أعمال حقوق الإنسان في هذه المناطق في عام ٢٠١٨ وما بعده.

٣٣- وفي باراغواي، أُقرَّت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ مؤشرات حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة الواردة في خطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صِيغت على أساس منهجية المفوضية السامية المتعلقة بمؤشرات حقوق الإنسان والتي رُبطت بأهداف وغايات التنمية المستدامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبدعم تقني من المفوضية السامية، وافقت اللجنة الفرعية المعنية بإعداد الخطة الوطنية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تُدرج في هذه الخطة ثلاث مراحل متعلقة بالمتابعة التي تضطلع بها الدولة، والرصد الذي يؤديه المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة، والتقييم الذي يجريه المجتمع المدني والدولة.

٣٤- وعُزِّزت قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، لا سيما فيما يتعلق بالمطالبة بحقوقهم ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونظمت المفوضية السامية عدداً من الدورات التدريبية وحلقات العمل لصالح أعضاء منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم أعضاء جدد في اللجنة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اجتمع أعضاء من منظمات المجتمع المدني ومن اللجنة الوطنية المذكورة، بدعم تقني من المفوضية السامية، مع ممثلين عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل مناقشة إسهاماتهم وطلب الحصول عليها بشأن مشروع القانون المتعلق بآلية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة قبل تقديم مشروع القانون هذا إلى البرلمان.

٣٥- وفي إطار تقوية المجتمع المدني كي يشارك مشاركة فعالة في تنفيذ ورصد التوصيات الدولية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عُقد المنتدى المعني بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بدعم تقني من المفوضية السامية وبالاشتراك مع اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة في باراغواي. وفي اليوم نفسه، عُرض نظام جديد لرصد تنفيذ التوصيات وهو SIMORE Plus. وخلال العرض، الذي شارك فيه ممثلو منظمات المجتمع المدني، كان هناك سعي إلى إيجاد حيز للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في تنفيذ ورصد توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

رابعاً- الوضع المالي لصندوق التبرعات

الجدول ١

بيان بالإيرادات والنفقات للفترة ١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

أولاً- الدخل	
التبرعات الواردة في عام ٢٠١٧	٥٤٠ ٩١٨
مكاسب/خسائر أسعار الصرف	١٦ ٤٤٩
التعهدات الواردة	١٠٠ ٠٠٠
حكومة الإمارات العربية المتحدة (غير مدفوع)	
فوائد وإيرادات متنوعة	١٢ ٧٦٨
مجموع الإيرادات	**٦٧٠ ١٣٥**

ثانياً- الإنفاق	
تكاليف الموظفين	٨٣ ٤٦٨
تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف السفر)	١٠٨ ٩٢٩
سفر الموظفين	١٠ ٥٥٦
سفر الممثلين/المشاركين في الاجتماعات والندوات	٤٧ ٦٢٨
خدمات تعاقدية	٧٦ ٢٣٠
تكاليف تشغيل عامة وتكاليف مباشرة أخرى	١٩٦
المعدات والمركبات والأثاث	–
المنَح (أكثر من ٥٠ ٠٠٠ دولار) والزمالات	–
تكاليف دعم البرامج (غير مباشرة)	٤٢ ٥١١
مجموع النفقات	**٣٦٩ ٥١٨**
تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)	٤٧١ ٠٢٥
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة	٧٧١ ٦٤٢
الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧	٧٧٦ ٢٦٩
تسويات أخرى (الفترة السابقة)	
التعهدات غير المدفوعة	١٠٠ ٠٠٠
مجموع رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	**١ ٤٤٧ ٩١١**

الجدول ٢

المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	*المساهمة*
السنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	
كولومبيا	٤٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٤٥ ٣٢٦
فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	
ألمانيا	١٤٨ ١٤٨
المغرب	٥٠٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٣٣ ٧٠٧
فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	
أستراليا	٣٨٧ ٥٨٠
ألمانيا	٤٧٥ ٦٦٤
كازاخستان	٩ ٩٧٥
النرويج	٨٤٩ ١١٤

الجهة المانحة	*المساهمة*
فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	
ألمانيا	٢٤٢ ٨٤٣
كازاخستان	٥٣ ٨٩٠
هولندا	٣٠ ٠٠٠
النرويج	٦٠١ ٧٣٢
عمان	١٠ ٠٠٠
فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	
فرنسا	٢١ ٢٣١
ألمانيا	١١١ ٩٨٢
كازاخستان	١٠ ٠٠٠
النرويج	٢٥٢ ١٩١
باراغواي	٣ ٠٠٠
جمهورية كوريا	٢٥ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٧٥ ٠٠٠
إسبانيا	٥٨ ٩٦٢
مجموع المساهمات	**٤ ٧٣٥ ٣٤٥**

٣٦- يبين الجدول ١ الوضع المالي المفصَّل لصندوق التبرعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (بيان الدخل والنفقات).

٣٧- ومنذ إنشاء صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩، تلقى مساهمات مالية من ١٥ دولة وهي: الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وألمانيا وباراغواي وجمهورية كوريا وعمان وفرنسا وكازاخستان وكولومبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا. ويقدم الجدول ٢ عرضاً عاماً لجميع المساهمات الواردة منذ إنشاء صندوق التبرعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٨- ومع تركيز الرؤية الاستراتيجية المعزَّزة للمفوضية بشأن دعم المتابعة على تقديم الدعم للدول في مجال تنفيذ التوصيات ذات الأولوية المواضيعية الرئيسية بطريقة كلية ومتكاملة، من المتوقع أن تستمر زيادة عدد الطلبات التي تقدمها الدول بشأن الحصول على دعم مالي من صندوق التبرعات. ولذلك، من الأهمية بمكان توسيع قاعدة المانحين والحصول على تمويل إضافي من أجل إحداث أثر مستدام على الصعيد القطري في تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى الدول بغية زيادة فعالية تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان على صعيد الدولة. وفي هذا الصدد، كانت هناك زيادة كبيرة سواء في مبلغ المساهمات أو عدد المانحين خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

خامساً- استنتاجات

٣٩- تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم، فإن ضمان الإرادة السياسية للدول وتعزيز قدرتها على تنفيذ التوصيات مسألتان حيويتان لتحقيق الهدف الرئيسي المتوخى من عملية الاستعراض الدوري الشامل، ألا وهو تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٤٠- وعلى النحو الذي أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/72/1)، ستوفر الأمم المتحدة دعماً أفضل للدول الأعضاء فيما يخص التنفيذ، وتعزيز التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان لربط الاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤١- وقد تناول الأمين العام هذه الرؤية بمزيد من التفصيل في تقريره المتعلق بتعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية (A/72/351)، وهو التقرير الذي أوضح فيه أن زيادة التركيز على متابعة وتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان يتيح لمنظومة الأمم المتحدة الفرصة للعمل مع الدول الأعضاء. فالتعاون الدولي، بسبل منها آليات حقوق الإنسان وما تقدمه من توصيات، يوفر أساساً هاماً للدول لتحقيق نتائج أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على المستوى القطري. وينبغي أن تستند المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان إلى هذه التوصيات وأن تُقدَّم في إطار تعاون وشراكة أوثق مع الدول الأعضاء والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع.

٤٢- وكان التشديد على التنفيذ أيضاً أحد النتائج الرئيسية لحلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم حقوق الإنسان، التي عقدت في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ خلال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢١/١٦، والتي كان موضوعها "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل: التحديات والفرص". وخلال حلقة النقاش المذكورة، أشار المشاركون إلى أن القضايا الموضوعية التي تثار أثناء الاستعراض الدوري الشامل تعكس في كثير من الأحيان توصيات الآليات الأخرى لحقوق الإنسان، وتشكل عينة من الثغرات الخطيرة الموجودة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري التي من شأنها، إن عُولجت، أن تهيئ مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وتديم التنمية والسلام. وأشارت حلقة النقاش إلى ضرورة التنسيق القوي لجهود التنفيذ على المستوى الوطني من خلال آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة. وشُدِّد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك على أهمية عدم الانتقام لأي شكل من أشكال التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وركزت المناقشات أيضاً على التكامل بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض الدوري الشامل. وأشار المشاركون إلى الاستعراض بوصفه فرصة فريدة من نوعها تسمح للدول بإرساء برامجها وسياساتها الإنمائية الوطنية والمضي قدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بدعم من منظومة الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وتحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية.

٤٣- وستعكف المفوضية السامية باستمرار على إعادة التفكير في رؤيتها الاستراتيجية لدعم المتابعة وعلى تنشيطها بالتشاور مع مجلس أمناء الصندوق، من أجل توفير دعم أكثر فعالية للدول. ومن ثم، ستواصل (أ) توفير بناء قدرات الدول لتمكينها من إعداد تقارير وطنية أكثر فائدة بشأن التنفيذ من خلال توفير التدريب للجهات الفاعلة الحكومية المعنية؛ (ب) وتمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها من خلال دعمها في تنفيذ التوصيات المواضيعية الرئيسية ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، ستواصل المفوضية السعي إلى دمج توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان في عمليات التخطيط الوطنية؛ والاستفادة من التوصيات الدولية لحقوق الإنسان من أجل الإنذار المبكر/منع نشوب النزاعات؛ وضمان أن تصبح التوصيات عنصراً حاسماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق دمجها في أطر التنفيذ وخطط العمل الوطنية ذات الصلة.

٤٤- ويندرج النهج المذكور أعلاه ضمن النهج الأوسع للمفوضية السامية الرامي إلى تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد أعطت المفوضية السامية الأولوية لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بوصفها أحد الأركان الرئيسية في تركيزها الاستراتيجي للسنوات الأربع القادمة، من خلال خطة الإدارة التنظيمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وسيسمح هذا لجميع أقسام المفوضية السامية بأن تقدم على نحو فعال دعماً جيداً إلى آليات حقوق الإنسان وأن تستخدم النتائج المحقَّقة وتدمجها باستمرار في جميع جوانب عمل المفوضية.

٤٥- وقد ركزت المفوضية السامية دعمها على إنشاء و/أو تعزيز آليات وعمليات وطنية للمتابعة، بما في ذلك إنشاء مؤسسات حكومية دائمة، مثل الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وستواصل المفوضية دعم هذه الآليات، بينما سيواصل صندوق التبرعات دعم الدول في الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ التوصيات المواضيعية ذات الأولوية المتعلقة بحقوق الإنسان التي قُبلت أثناء الاستعراض الدوري الشامل وتلك المقدمة من آليات دولية أخرى لحقوق الإنسان.

٤٦- وستواصل المفوضية بذل جهودها لإطلاع الدول وشركاء الأمم المتحدة الآخرين على الأدوات المتاحة لإدماج وتعميم توصيات آليات حقوق الإنسان الدولية في برامجها، ومنها مثلاً أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وخطط العمل الإنمائية الوطنية. وستزود المفوضية السامية الدول، بناء على طلبها، بقاعدة بيانات تسمح لها بالتخطيط وبرصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. كما ستواصل المفوضية السامية توثيق الممارسات الجيدة التي تنشأ عن عملية دعم المتابعة، وإطلاع الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة عليها.

٤٧- وبما أن المفوضية السامية تعترف بالصلة الوثيقة بين دعم المتابعة الفعال الذي يقدم للدول وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنها ستواصل تطوير أدوات لا تمكِّن الدول فقط من تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل تساعد أيضاً الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في رصد وتتبع تنفيذ الدول للتوصيات والأهداف من خلال الاستخدام الأكثر فعالية للأموال التي يوفرها صندوق التبرعات.

٤٨- وتؤكد المفوضية السامية مرة أخرى أهمية المشاركة النشطة للجهات الأخرى صاحبة المصلحة في عملية المتابعة، فهي عامل رئيسي في تحقيق الأثر المستمر. ولذلك ستواصل المفوضية السامية استكشاف السبل والوسائل التي يمكن بها للجهات صاحبة المصلحة الاستفادة من صندوق التبرعات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق المشاركة في برامج التعاون والمساعدة التقنيين للدول المعنية التي سيساعدها الصندوق.

٤٩- وترحب المفوضية السامية بالزيادة الطفيفة الأخيرة في المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات، وتكرر دعوتها إلى تقديم المزيد من المساهمات. وسيمكِّن الصندوق، إذا ما حظي بموارد إضافية، المفوضية السامية من تقديم دعم أكثر فعالية للدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.